

قانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٢٣

ربط موازنة جهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المستهلك
للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة جهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المستهلك للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمبلغ ١٧٨٣١٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وسبعون مليوناً وثلاثمائة وخمسة عشر ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر جملة التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمبلغ ٦٠٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستون مليوناً وأربعمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
أجور بمبلغ ٢٦٠٥٠٠٠ جنيه .
باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٣٤٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمبلغ ١٣٧٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر أرباح العام للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمبلغ ٧٧٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وسبعون مليون جنيه) منه مبلغ ٥٧٧٥٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بـ ٤٠٨٦٥ جنيه (فقط وقده أربعون مليوناً وثمانمائة وخمسة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ١٤٢٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٦٦٥٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بـ ٤٠٨٦٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعون مليوناً وثمانمائة وخمسة وستون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للجهاز السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢٣ يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٣٠ يونيو سنة ٢٠٢٣ م) .

عبد الفتاح السيسى

موازنة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحملية المستهلك
للسنة المالية ٢٣٠١٢٠٤٠٢٠